

الهجرة و المصريين في الخارج



نشرة دورية

يصدرها قطاع شئون الهجرة و المصريين في الخارج

بوزارة القوي العاملة و الهجرة

الهجرة و المصريين في الخارج



نشرة دورية

بصدورها قطاع شؤون الهجرة و المصريين في الخارج
بوزارة القوي العاملة و الهجرة

عائشة عبدالهادي خلال

تسليمها ٤٥٠ عقدا موثقا

الحكومة حريصة على توفير

فرص عمل شرعية لراغبي

السفر للخارج

أعلنت السيدة عائشة عبدالهادي وزيرة القوي العاملة والهجرة أن الحكومة حريصة على توفير فرصة عمل شرعية لأي مواطن مصري راغب في العمل بالخارج. وقالت الوزيرة خلال تسليمها عقود العمل الموثقة لـ ٤٥٠ مدريا مصريا للعمل في ليبيا من إجمالي ستمائة تم اختيارهم. (للمزيد ص ٥)

في تقرير البنك الدولي عن

الهجرة والعمالة

٢٠٠ مليار دولار تحويلات

المهاجرين سنويا علي مستوى

العالم

أعلن الدكتور موريس تشيف كبير الباحثين في البنك الدولي أن إجمالي تحويلات المهاجرين الرسمية بين الدول في العالم تصل إلي نحو ٢٠٠ مليار دولار سنويا، بالإضافة إلي ما يصل إلي نحو ١٠٠ مليار دولار قيمة التحويلات غير الرسمية بين الدول، وأشار إلي أن عدد المهاجرين يصل إلي ١٨٠ مليون شخص وهو ما يمثل نسبة ٣% من إجمالي عدد سكان العالم. (للمزيد ص ٧)

تأييد لسياسات مبارك من اتحاد المصريين بالخارج



(للمزيد ص ٢)

أعلن مجلس إدارة الاتحاد العام للمصريين بالخارج تأييده المطلق للرئيس محمد حسني مبارك في جميع قراراته وسياساته الداخلية والخارجية.

سوزان مبارك في ختام المنتدى الدولي للشباب :

مشاركة الشباب في المنتدى رسالة إلى الحكومات لدعم السلام



(للمزيد ص ٢)

أكدت السيدة سوزان مبارك رئيس ومؤسس حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام أن رسالة الشباب للعالم، التي خرج بها المنتدى الذي نظمته الحركة بمدينة شرم الشيخ بعنوان شباب من أجل السلام.

آلية جديدة لحل مشكلات المصريين في الخارج

أعضاء منتدى المصريين بالخارج: مستعدون للمشاركة في

مشروعات التنمية الإعداد لعقد مؤتمر موسع تحت رعاية

الرئيس العام الحالي



(للمزيد ص ٣)

كلف الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء وزارة القوي العاملة والهجرة بإنشاء آلية جديدة لتبني قضايا العاملين بالخارج لدى الوزارات المختلفة، علي أن تكون وزارة القوي العاملة والهجرة هي حلقة الوصل بين المصريين في الخارج ومختلف الوزارات.

دراسة احتياجات السوق الكندية لتوفير

فرص عمل للمصريين

أعلنت السيدة عائشة عبدالهادي وزيرة القوي العاملة والهجرة انه تم الاتفاق مع عدد من أصحاب الشركات وممثلي الجالية المصرية في ولاية كالجاري بكندا على البدء في إعداد دراسات السوق للتعرف على الاحتياجات الخاصة بهم لتوفير فرص عمل مناسبة للعمالة المصرية.

(للمزيد ص ٣)

دليل شامل عن التيسيرات

الحكومية للعاملين بالخارج

عند عودتهم

أعلنت السيدة عائشة عبدالهادي وزيرة القوي العاملة والهجرة أن أجهزة الدولة تولي اهتماما ورعاية بأبناء مصر في الخارج وتسعى لحل جميع المشكلات التي قد يتعرضون لها. وقالت الوزيرة - خلال لقاءها مع الجالية المصرية في أوتاوا بكندا بحضور الدكتور محمود السعيد سفير مصر في كندا إن الوزارة قامت بإصدار دليل شامل يتضمن التيسيرات والخدمات الحكومية التي تقدمها الدولة لأبناء مصر المقيمين في الخارج حول التيسيرات المقررة لهم عند العودة للوطن، ومنها التيسيرات الجمركية التي تقدمها وزارة المالية. (للمزيد ص ٤)

أول دفعة من العمال الشرعيين

تستعد للسفر إلي إيطاليا

تصف السيدة عائشة عبدالهادي وزيرة القوي العاملة والهجرة اتفاقية العمالة مع إيطاليا بأنها تمثل شكلا جديدا ومنظما للهجرة الشرعية بعيدا عن السماسرة والوسطاء الذين كانوا يقدمون عقود عمل وهمية للعمال دون أي ضمانات لحقوقهم. وتشير إلي أن الإجراءات التنفيذية لسفر الدفعة الأولى والبالغ عددها ٨١ عاملا بدأت من خلال الأجهزة التنفيذية للوزارة بعد موافقة السلطات الإيطالية علي فوائم العمال الذين تم اختيارهم وتدريبهم. (للمزيد ص ٦)

تأييد لسياسات مبارك من اتحاد المصريين بالخارج



أعلن مجلس إدارة الاتحاد العام للمصريين بالخارج تأييده المطلق للرئيس محمد حسني مبارك في جميع قراراته وسياساته الداخلية والخارجية.

جاء ذلك في البرقية التي بعث بها المجلس في بداية أعمال المنتدى الرابع للمصريين في الخارج بحضور ليف من رجال الدين المسيحي والأوقاف والأزهر وأعضاء الحزب الوطني الديمقراطي وأساتذة الجامعات والعاملين بالخارج ومحافظي جنوب وشمال سيناء وقنا.

الرئيس مبارك يهنئ شعب مصر بشهر رمضان المبارك

هنأ السيد الرئيس حسني مبارك شعب مصر بمناسبة شهر رمضان المبارك، كما أرسل سيادته أطيب التهاني للجاليات المصرية في الخارج متمنيا لهم دوام الصحة والسعادة والنجاح كما تمنى للعرب والمسلمين جمع كلمتهم، وتوحيد صفوفهم.

آلية جديدة لحل مشكلات المصريين في الخارج

أعضاء منتدى المصريين بالخارج: مستعدون للمشاركة في مشروعات

التنمية ... الإعداد لعقد مؤتمر موسع تحت رعاية الرئيس العام الحالي



كلف الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء وزارة القوي العاملة والهجرة بإنشاء آلية جديدة لتبني قضايا العاملين بالخارج لدى الوزارات المختلفة، علي أن تكون وزارة القوي العاملة والهجرة هي حلقة الوصل بين المصريين في الخارج ومختلف الوزارات.

وأكد رئيس مجلس الوزراء أن قضايا أبناء مصر في الخارج علي رأس أولويات الحكومة، وتحظى بالاهتمام والرعاية من جميع الوزارات.

أعلنت ذلك السيدة عائشة عبدالهادي وزيرة القوي العاملة والهجرة، عقب لقاء الدكتور نظيف بأعضاء المنتدى الرابع للمصريين بالخارج.



وقالت الوزيرة: إن أعضاء المنتدى أكدوا انتماءهم للوطن، وافتناعهم بالبرنامج الانتخابي للرئيس حسني مبارك، واستعدادهم للمشاركة في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار البرنامج بإقامة عدة مشروعات علي أرض مصر، في المجالات الاقتصادية والبيئية والصناعات البترولية، والطرق والصحة والتعليم، وأضافت أنهم تقدموا بمشروع لإنشاء جامعة خاصة لا تهدف إلي الربح، بتمويل كامل من المصريين في الخارج، لتوفير مستوى عالمي من التعليم الجامعي لأبناء الوطن.

وأضافت الوزيرة أن أعضاء المنتدى عرضوا علي رئيس مجلس الوزراء مطالب تهدف إلي دعم صلاتهم بالوطن، من بينها المشاركة السياسية وحق التعبير عن الرأي في قضايا الوطن، وأن يكون لهم تمثيل في المجالس النيابية، مؤكداً أن ازدواج الجنسية لا يعني عدم الوطنية.

وقالت السيدة عائشة عبدالهادي: إن أعضاء المنتدى أعربوا عن أملهم في لقاء الرئيس حسني مبارك، وأن وزارة القوي العاملة والهجرة أعدت لعقد مؤتمر موسع للمصريين العاملين بالخارج تحت رعاية الرئيس خلال هذا العام، يتم خلاله عرض جميع القضايا التي تشغلهم، ومقترحاتهم للإسهام في برامج وخطط التنمية، وأضافت أنه تقرر إقامة معسكر لأحفاد العاملين بالخارج، داخل مصر، لتعليمهم اللغة العربية، وتبادل الثقافات، وتعريفهم بأصول وحضارة بلدهم الأم.

وقد أعرب رئيس مجلس الوزراء عن أمله في عقد المنتدى سنويا، لتفعيل دور بناء الوطن في الخارج، لدعم جهود الحكومة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي نهاية المنتدى وجه أعضاؤه الشكر للرئيس مبارك لإتاحة الفرصة لهم لعقد علي أرض مصر.

سوزان مبارك في ختام المنتدى الدولي للشباب :

مشاركة الشباب في المنتدى

رسالة إلى الحكومات لدعم السلام



أكدت السيدة سوزان مبارك رئيس ومؤسس حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام أن رسالة الشباب للعالم، التي خرج بها المنتدى الذي نظمته الحركة بمدينة شرم الشيخ بعنوان شباب

من أجل السلام.... أنت تتحدث ونحن نستمع.. رسالة واضحة وهي أن هؤلاء الشباب جاءوا من مشارق الأرض ومغاربها للدعوة من أجل السلام، وتوجيه رسالة إلى الرؤساء والحكومات من أجل بذل مزيد من الجهد من أجل إحلال السلام .

جاء ذلك في ختام أعمال المنتدى، وأعلنت قرينة الرئيس عن إنشاء وحدة داخل حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام للشباب ، مؤكدة نجاح المنتدى في بلوغ أهدافه .

كما أكد السيد جمال مبارك أمين لجنة السياسات بالحزب الوطني الديمقراطي رئيس جمعية جيل المستقبل أن إيجاد فرص للعمل يشكل تحديا كبيرا للشباب، وإن افتقارهم للمهارات يزيد من هذه التحديات بما يستلزم إعداد وتنمية المهارات من خلال التعليم، ويؤهل هؤلاء الشباب للانضمام إلى سوق العمل، مؤكدا أن في مصر نظاما وطنيا يضع الشباب في أولوية اهتمامه.

صندوق تكافل لمواجهة الكوارث للمصريين

المقيمين بالسعودية

قرر صندوق رعاية المصريين بالخارج صرف مبلغ ٢٥ ألف ريال سعودي لأي مصري من أعضاء الجالية الموجودة بالمملكة العربية السعودية، إذا تعرض لأي كارثة، خاصة حالات الوفاة، بشرط أن يكون عضوا بصندوق التكافل الذي أنشئ لهذا الغرض. ويبلغ عدد المصريين المقيمين بالمملكة نحو مليون ونصف المليون. صرح بذلك السفير فوزي العشماوي القنصل العام المصري بالسعودية.

تقرير من عائشة عبد الهادي:



تحديد احتياجات سوق العمل الكندية من العمالة المصرية

قدمت السيدة عائشة عبد الهادي وزيرة القوى العاملة والهجرة تقريرا لمجلس الوزراء حول نتائج زيارتها لكندا والتي التقت فيها مع الجاليات المصرية في تورنتو وأوتاوا كالجاري ومونتريال ووزراء الهجرة والدولة للشئون الخارجية والتجارة ونائب وزير العمل في الحكومة الفيدرالية.

وقالت الوزيرة أنه تم الاتفاق خلال الزيارة على بدء التعاون في تحديد التخصصات التي تحتاجها سوق العمل الكندية بشرط الالتزام بكل الضوابط والقواعد الخاصة بالهجرة والعمل، وفقا للمدد المحددة في العقد وإذا طلب صاحب العمل استمراره يقوم باتخاذ الإجراءات التي تضمن حماية ورعاية العامل

وأشارت الوزيرة الى أن التقرير يتضمن عددا من المطالب للجاليات المصرية بشأن التعاون مع الحكومة في المشروعات المجتمعية والتنمية في عدد من القطاعات بجانب تفعيل نتائج اجتماعات المنتدى الرابع لاتحاد المصريين في الخارج والذي عقد الشهر الماضي في القاهرة تحت رعاية الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء والبدء في دراسات إنشاء المشروعات التي اقترحها المنتدى، وفي ختام الزيارة لمونتريال حضرت الوزيرة إفطار الوحدة الوطنية الذي ينظمه الإعلامي جورج سعد وشهده جان شارييه رئيس وزراء كيبك الكندية وعدد من الوزراء في الحكومة الكندية والدكتور محمود السعيد سفير مصر في كندا والسيدة وفاء الحديدي قنصل مصر العام في مونتريال، وتم علي هامش الإفطار مباحثات الوزيرة ورئيس وزراء كيبك تناولت مجالات التعاون بين البلدين خاصة التجارية والتي شهدت تطورا ملحوظا خلال الفترة الماضية وتنامي العلاقات الاستثمارية في ضوء وجود أكثر من ٣٠٠ ألف مصري بكندا، وعقدت الوزيرة اجتماعا مع بولندا جيمس وزيرة الهجرة في حكومة كيبك حيث تم الاتفاق على قيام الوزيرة الكندية بزيارة مصر خلال الفترة المقبلة لتفعيل التعاون في مجال الاستفادة بالعمالة الفنية المصرية في عدد من القطاعات الكندية.

دراسة احتياجات السوق الكندية لتوفير فرص عمل للمصريين



أعلنت السيدة عائشة عبد الهادي وزيرة القوى العاملة والهجرة انه تم الاتفاق مع عدد من أصحاب الشركات وممثلي الجالية المصرية في ولاية كالجاري بكندا على البدء في إعداد دراسات السوق للتعرف على الاحتياجات الخاصة بهم لتوفير فرص عمل مناسبة للعمالة المصرية.

وقالت الوزيرة خلال اجتماعها بكالجاري مع أعضاء الجالية المصرية بحضور الدكتور محمود السعيد سفير مصر بكندا انه تم عقد لقاء مع عدد من خبراء التشغيل والتعرف على كافة الإجراءات والنظم التي تحكم العمل وإمكانية إيجاد فرص عمل في هذه الشركات وأكدت ان العمل سيكون من خلال الوزارة بشكل شرعي وبطرق تضمنت الالتزام بكافة القواعد والقوانين الكندية الخاصة بالهجرة

وفي ضوء ما تم الاتفاق عليه مع وزير المواطنة والهجرة الكندية بان يتم الاستمرار في العمل خلال المدة المقررة بالعقد ولا يجوز الاستمرار للعامل إلا بموافقة صاحب العمل أو تجديد التعاقد وأوضح ان الوزارة وسيط بدون اجر بين العامل والشركات مؤكدة حرصها على عدم تعريض العامل المصري للاحتياز وأخذ كافة الضمانات لحماية ورعايته داخل الدولة التي يسافر للعمل بها.

وأشارت إلى انه من الضروري حدوث توافق بين التعليم واحتياجات سوق العمل وان هناك هيئة لجودة التعليم تقوم بوضع كافة المعايير التي تضمن تطوير وتحديث الجودة التعليمية وأنها ستعد تقريرا للبحث مع المسؤولين حول ما طالب به عدد من أعضاء الجاليات المصرية بالولايات الكندية بشأن ضرورة معادلة المؤهلات التي تمنحها الجامعات المصرية حيث انه معترف ببعض الجامعات والبعض الآخر يتم إجراء اختبارات للمعادلة حتى يتمكن المصري من العمل.

كما أشارت إلى أنها ستبحث مع الدكتورة هاني هلال وزير التعليم العالي للدولة والبحث العلمي مطالب الجالية المصرية بشأن الاستفادة من الخبرات والكفاءات العلمية المصرية الموجودة في كندا لتنفيذ عدد من المشروعات التي تخدم المجتمع المصري. ومن جانبه أكد السفير المصر بكندا أن السيد احمد أبو الغيط وزير الخارجية وافق على فتح قنصلية مصرية في تورونتو نظرا لان هناك ١٠٠ ألف مصري موجودون فيها بجانب دراسة افتتاح قنصليات أخرى داخل كندا في مناطق تجمعات العمالة المصرية مؤكدا أن هناك تواصل مستمرا بين السفارة وأبناء مصر الموجودين في مونتريال وأوتاوا وتورنتو وكالجاري وكافة المدن الكندية.

دليل شامل عن التيسيرات الحكومية للعاملين بالخارج عند عودتهم



أعلنت السيدة عائشة عبدالهادى وزيرة القوى العاملة والهجرة أن أجهزة الدولة تولى اهتماما ورعاية بأبناء مصر فى الخارج وتسعى لحل جميع المشكلات التى قد يتعرضون لها. وقالت الوزيرة - خلال لقاءها مع الجالية المصرية فى أوتاوا بكندا بحضور الدكتور محمود السعيد سفير مصر فى كندا إن الوزارة قامت بإصدار دليل شامل يتضمن التيسيرات والخدمات الحكومية التى تقدمها الدولة لأبناء مصر المقيمين فى الخارج حول التيسيرات المقررة لهم عند العودة للوطن، ومنها التيسيرات الجمركية التى تقدمها وزارة المالية.

وأضافت أنه بالنسبة للتجديد تقوم لجان بالسفر بتسوية المواقف التجنيدية للشباب المصرى المقيمين بالخارج، مشيرة إلى أنه بالنسبة للتعليم فإن وزارة التربية والتعليم تقوم باستجابة للطلبات التى تقدم لها من الأفراد أو الجهات بالخارج للترخيص بإنشاء مدارس تقوم بتدريس المنهج المصرى، بجانب توفير احتياجات المصريين من المواد الثقافية والقومية التى تساعد على تحقيق التواصل مع الوطن والحفاظ على الهوية.

وأوضحت أن منظومة العمل داخل الحكومة تتبنى رعاية البعد الاجتماعى للتنمية، وتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى. وأشارت إلى أن أبناء مصر بالخارج يسعون إلى تنفيذ مشروعات مجتمعية وخدمية على أن تكون الوزارة هى التى ستكون حلقة الوصل والمنفذة لآلية الربط بينها وجميع الجهات الحكومية والوزارات. وأكدت أن المشاركة فى الانتخابات من جانب المصريين فى الخارج سيتم إعداد تقرير عنها بعد انتهاء مؤتمر منتدى المصريين فى الخارج.

وقالت الوزيرة: إن برنامجا يتم إعداده للتواصل مع أبناء مصر بالخارج، بالإضافة مع برامج المنظمة الدولية للهجرة بهدف ربط المواطن المصرى ببلده، وذلك من خلال تنظيم معسكرات مشتركة لهم فى مصر مع طلبة المدارس المصرية. وأكدت أن الوزارة تأخذ جميع الضمانات لرعاية العمالة المصرية فى الخارج والحفاظ عليها.

أبوالنجا تبحث مع منظمة العمل الدولية

تنمية المشروعات الصغيرة



بحثت السيدة فاييزة أبوالنجا وزيرة التعاون الدولى مع السيدة لوريتادى لوقا المديرية الإقليمية لمنطقة شمال أفريقيا بالمكتب المقيم لمنظمة العمل الدولية، آفاق التعاون المستقبلى بين مصر والمنظمة.

وأشادت الوزيرة بدور المنظمة فى دعم سياسة التوظيف العالمى ودعم جهود مصر فى الخطة القومية لتوظيف الشباب وتنمية الموارد البشرية والتدريب المهني لتوظيف الشباب وكذا تنمية ثقافة المشروعات للشركات الصغيرة والمتناهية الصغر ومحاربة عمالة الأطفال وتطوير العشوائيات من خلال العديد من المشروعات مثل مشروع محاربة استغلال عمالة الأطفال بالتعليم الذى بدأ فى نوفمبر الماضى وينفذ بتكلفة اجمالية تبلغه ملايين دولار أمريكي وبرنامج تطوير العشوائيات وتنمية الاقتصاد القومى بالمنيا الذى بدأ فى منتصف العام الحالى.

وناقشت تشجيع إقامة المشروعات وتبادل الخبرات بين مصر وكوبا وناقشت السيدة فاييزة أبوالنجا وزيرة التعاون الدولى مع السيد أنخل دالما سفير كوبا بالقاهرة سبل وآليات تفعيل وتنشيط التعاون الاقتصادى والفنى بين البلدين حيث بحث الطرفان إمكانية عقد الدورة الأولى للجنة المشتركة المنبثقة عن اتفاق التعاون الاقتصادى والفنى الموقع بين البلدين فى أكتوبر ٢٠٠٣ باعتبارها آلية هامة لتفعيل التعاون فى مختلف المجالات.

وأكدت الوزيرة أهمية تنشيط التبادل التجارى بين البلدين وتحقيق التوازن فى الميزان التجارى من خلال تطبيق نظام الأوفست حيث بحث الجانبان إمكانية استيراد سلع تحتاجها السوق المصرية مثل الأمصال واللقاحات وأدوية مرضى السكر، والتى حقق الجانب الكوبى تقدما ملحوظا فى صناعتها، مقابل سلع تحتاجها السوق الكوبية مثل الفوسفات والسجاد والأثاث. وأوضحت الوزيرة أهمية تشجيع مجتمع رجال الأعمال فى البلدين على إقامة مشروعات مشتركة والتى تتيح تبادل الخبرة والتكنولوجيا لتوطيد علاقات التعاون بين البلدين.

أبوالغيط: دعم البعثات فى الخارج

وتطوير مكاتب التصديقات بالمحافظات



أكد احمد ابوالغيط وزير الخارجية أهمية تطوير العمل فى مكاتب التصديقات فى المحافظات لتكون بمثابة وحدات قنصلية متكاملة قادرة على تقديم جميع الخدمات التى يحتاجها المواطنين من وزارة الخارجية.

جاء ذلك خلال الاجتماع الموسع الذى عقده الوزير مع جميع العاملين بالقطاع القنصلى بوزارة الخارجية.. وصرح المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية بأن الوزير أكد أهمية التوسع والانتشار لهذه المكاتب فى المحافظات وداخل الهيئات التى تحتاج إلى هذه الخدمة مع تطويرها بما يحقق احتياجات المواطنين والتيسير عليهم. وقال المتحدث الرسمى أن وزير الخارجية شدد خلال الاجتماع على الأهمية التى توليها الدولة لدبلوماسية خدمة المواطنين باعتبارها أهم المحاور الرئيسية فى العمل الدبلوماسى المصرى، كما شدد الوزير على استعداد الوزارة لتقديم كل الدعم لبعثاتها فى الخارج ومكاتب التصديقات فى الداخل بهدف الارتقاء بمستوى الخدمة المقدمة للمواطنين والتعامل بكل جدية مع ما يرد من مشكلات من المواطنين.

عائشة عبدالهادي خلال تسليمها ٤٥٠ عقدا موثقا للعمل في ليبيا

الحكومة حريصة علي توفير فرص عمل شرعية لراغبي السفر للخارج



أعلنت السيدة عائشة عبدالهادي وزيرة القوي العاملة والهجرة أن الحكومة حريصة علي توفير فرصة عمل شرعية لأي مواطن مصري راغب في العمل بالخارج. وقالت الوزيرة - خلال تسليمها عقود العمل الموثقة لـ ٤٥٠ مدريا مصريا للعمل في ليبيا من إجمالي ستمائة تم اختيارهم إن العقود التي تم تسليمها تأتي تنفيذا لمذكرة التفاهم والاتفاق مع الجانب الليبي التي تقضي بعدم سفر أي عامل مصري للعمل بليبيا إلا بعد حصوله علي عقد موثق يضمن حقوقه ويحافظ عليها.

وأشارت إلي أن عقود العمل التي تم توقيعها مع الأمانة الشعبية العامة للقوي العاملة والتدريب والتشغيل بالجمهورية الليبية تم اعتمادها من مكتب التمثيل العمالي بالسفارة الليبية بالقاهرة والوزارة وتشمل بنودا واضحة لحفظ حقوق المصريين المدربين المصريين خاصة فيما يتعلق بالأجر وساعات العمل وتكاليف الانتقال والأجازات.

وأضافت أن المدربين المصريين سيتولون مهمة تنفيذ برامج تدريبية تهدف إلي إعداد كوادر عمالية جيدة تكسبها المهارات والخبرات اللازمة بغرض توفير الاحتياجات الحالية والمستقبلية لسوق العمل الليبية وذلك في ١٠ مجالات تشمل الكهرباء والتجارة والزراعة والإلكترونيات واللحام وصيانة المعدات الصلبة والأعمال الفندقية والتأمين وميكانيكا آلات ثقيلة وطرق وجسور ومساحة. وطالبت الوزيرة المدربين - خلال تسليمهم العقود - بضرورة الالتزام الكامل بنصوص العقد وعدم الخروج علي القوانين واللوائح المنظمة للعمل بليبيا وأن يكون هناك اتصال مباشر بالملحق العمالي المصري في ليبيا في حال وجود أي عقبات، مؤكدة أن وظيفة الملحق هي حل مشكلات العمالة المصرية بالخارج ، وأضافت أن كل مدرب سيتسلم ورقة مدونا بها كيفية الاتصال بالمكتب العمالي والإدارة المختصة بالوزارة.

وأوضحت الوزيرة أن الحد الأدنى للمدرب يعادل ألفي جنيه مصري ويستحق المدرب علاوة سكن وأثاث طبقا لأحكام لائحة استخدام العاملين غير الوطنيين، وكذلك يتحمل الطرف الليبي تذكرة الطيران للعامل للذهاب والعودة بعد انتهاء مدة التعاقد. وأشارت إلي أن اللجنة التي تم إيفادها للجمهورية الليبية بشأن تصنيف وتسجيل العمالة غير المنتظمة في ليبيا انتهت من تسجيل ٤ آلاف عامل وأكدت تقريرا شاملا حول أوضاع العمالة هناك واحتياجاتها.

وأكدت الوزيرة أن اختيار أي عامل للسفر من أجل العمل بالخارج يتسم بالشفافية الكاملة من خلال الإعلان في الصحف الرسمية عن احتياجات الجهات المختلفة، مشيرة إلي أن ٤٥٠٠ ألف راغب عمل تقدموا للعمل كمدربين في ليبيا تم اختيار ٦٠٠ منهم وتم تسليم ٤٥٠ منهم العقود لبدء الإعداد للسفر لتسلم العمل.

السعودية تبحث تطبيق

نظام البصمة علي

طالبتي تأشيرة الدخول

أشار الأمير خالد بن سعود بن خالد مدير عام الشؤون الإدارية والمالية بوزارة الخارجية السعودية، إلي أن وزارة الخارجية بصدد القيام بتطبيق نظام البصمة علي طالبتي الحصول علي تأشيرة الدخول للمملكة العربية السعودية بالتعاون مع وزارة الداخلية، للإسهام في الحد من التخلف من جهة، وعلي أساس المعاملة بالمثل للدول التي تطبق نفس النظام علي المواطن السعودي من جهة ثانية.

٥ آلاف صياد مصري لليبيا.. للحد من الهجرة غير الشرعية

في خطوة للحد من الهجرة غير الشرعية في مجال الصيد وتنظيم عمل الصيادين المصريين بليبيا من خلال عقود عمل موثقة تضمن الحفاظ علي حقوقهم ورعايتهم - تلقت وزارة القوي العاملة والهجرة طلبات من ٣٣ صاحب عمل بالتعاقد مع صيادين مصريين يتراوح أعداد ما يطلبه كل واحد ما بين ٥٠ و ٦٠ صيادا، وتم بالفعل التعاقد مع ١٠٠٠ صياد وتسلموا فعلا للعقود الموثقة من المكتب العمالي بالسفارة الليبية والوزارة.

السيدة عائشة عبد الهادي وزيرة القوي العاملة والهجرة قالت إنه من المقرر أن يصل عددهم في المرحلة الحالية إلي خمسة آلاف صياد مؤكدة أنه لن يتم الاعتراف بأي عقد عمل غير موثق أو غير معتمد من أمين اللجنة الشعبية للقوي العاملة بليبيا، وستشهد الفترة القادمة تطورا للتعاقد مع الصيادين.

وأكدت الوزيرة أنه يجري حاليا اتخاذ إجراءات تفعيل الاتفاق مع الجانب الليبي لإنشاء شركة مصرية ليبية للصيد، ويجري حاليا إعداد المقترح الأساسي لنظام العمل بالشركة لدراسته ومناقشته بين الجانبين المصري والليبي تمهيدا لتفعيل دورها في التعاون الاقتصادي بين البلدين وتوفير فرص عمل.

وأوضحت الوزيرة أن العقد الموحد يمثل إحدى الأدوات المهمة لحماية حقوق العمالة المصرية في الخارج مشيرة إلي أن تعاقد الصيادين مع الوزارة سيؤدي للحد من الهجرة غير الشرعية وتهريب العمالة علي السفن دون أي ضمانات حماية للعامل أو التأمين عليه. وأكدت أن العقد يعتبر نفس العقد المطبق علي المدربين المصريين حيث سيتحمل صاحب العمل تكاليف السفر للعامل من مصر إلي ليبيا وحتى انتهاء التعاقد بالإضافة للعلاوات المقررة التي لا تتدرج تحت المرتب بالإضافة لتنظيم الأجازات للعامل.



أول دفعة من العمال الشرعيين تستعد للسفر إلى إيطاليا ٨١ عاملا يسافرون إلى إيطاليا بعد تدريبهم فنيا وتعليمهم اللغة

ربما تكون هذه هي بداية النهاية للقصاص المأساوية عن غرق مهاجرين غير شرعيين من مصر في عرض البحر المتوسط خلال محاولتهم البحث عن عمل في رحلة يقعون فيها ضحية السماسرة ويقامرون بحياتهم.. فإما أن يصلوا إلى إيطاليا ويظلوا مطاردين لعدم تقيين أوضاعهم أو يقبض عليهم ويتم ترحيلهم أو سجنهم، وأما أن يضحوا بعمرهم وسط الأمواج التي لا ترحم.

عموما خلال أيام ستسافر أول دفعة من العمال الذين اجتازوا الاختبارات والدورات الفنية وتعلموا اللغة الإيطالية، وسوف يتسلمون علمهم بشكل شرعي ويمكنهم أن يهاجروا أيضا بشكل شرعي هذه الدفعة التي تضم ٥٧ عاملا تثبت بالدليل القاطع أن توفير فرصة عمل بشكل شرعي أصبح احد أهم اولويات وزارة القوي العاملة والهجرة خاصة بعد ما تعرض له الشباب المصري الراغب في العمل بالخارج من مشاكل نتيجة عدم وجود عقود سليمة وموثقة ويسعى بعض الأفراد للحصول علي مبالغ مالية والقيام بالسمسرة علي الشباب. ففي هذا الإطار منذ نحو عام ونصف تم توقيع اتفاقية بين الوزارة ووزارة العمل الإيطالية تهدف إلي تنظيم هجرة العمالة المصرية لإيطاليا من خلال تحقيق حصة سنوية بحيث يكون السفر بشكل شرعي ويكفل كل الضمانات لحماية العمال.

في البداية تصف السيدة عائشة عبدالهادي وزيرة القوي العاملة والهجرة اتفاقية العمالة مع إيطاليا تمثل شكلا جديدا ومنظما للهجرة الشرعية بعيدا عن السماسرة والوسطاء الذين كانوا يقدمون عقود عمل وهمية للعمال دون أي ضمانات لحقوقهم. وتشير إلي أن الإجراءات التنفيذية لسفر الدفعة الأولى والبالغ عددها ٨١ عاملا بدأت من خلال الأجهزة التنفيذية للوزارة بعد موافقة السلطات الإيطالية علي قوائم العمال الذين تم اختيارهم وتدريبهم.

وتؤكد أنه تم اختيار العمالة وفقا لاحتياجات أصحاب الأعمال والشركات الإيطالية ووفقا لنظام سوق العمل الحر هناك ومن خلال التقديم علي الموقع الإلكتروني للوزارة التي أجرت دراسة لاختيارات أصحاب الأعمال والشركات الإيطالية من العمالة المصرية المتقدمة وتم التنسيق مع الحكومة الإيطالية في وضع البرامج التدريبية والتأهيلية لهذه العمالة حيث تم اختيار ٢٠٠ عاملا في قطاعات العمل المطلوبة سيسافرون علي عدة دفعات خلال الشهور المقبلة بمجرد وصول موافقة السلطات الإيطالية علي سفرهم مشيرة إلي أن الاتفاقية تهدف إلي تنظيم وإقامة تشغيل العمالة حيث نص الاتفاق علي التزام الحكومة الإيطالية بمنح حصة سنوية من تأشيرات الدخول للعمالة المصرية المؤهلة وتم الاستفادة من هذه الحصة أيضا في تقيين أوضاع العمالة المقيمة بشكل غير شرعي في إيطاليا.

وتؤكد أن العمالة تم تدريبها بمراكز التدريب المطورة في مصر وكذلك مركز تدريب دون بوسكو الإيطالي للحصول علي دورات في اللغة الإيطالية حيث أوجب قانون الهجرة الإيطالي ضرورة حصول المهاجر علي تدريب مهني وفني كاف يتمويل إيطالي في بلده قبل السفر إلي إيطاليا وتم الاتفاق علي تحديد الآليات الكفيلة بتأهيل العمالة تأهילה يتلاءم مع متطلبات سوق العمل الإيطالية حيث يتحمل الجانب الإيطالي تكلفة تمويل هذه الأنشطة.

وأشارت الوزيرة إلي أن المجال مفتوح لجميع المصريين للتقدم لشغل الوظائف والمفاضلة بينهم لمن تتوافر فيه المواصفات والخبرات المهنية المطلوبة لسوق العمل الإيطالية فالأولوية لأصحاب الكفاءة والخبرة في الحصول علي فرصة العمل.

الجالية المصرية الأولى في ألمانيا .. واهتمام حكومي بالتواصل مع العاملين بالخارج

الجاليات المصرية علي مستوي دول العالم تعتبر من أكثر الجاليات تحقيا للمراكز العلمية، كما يقوم أبناء مصر في الخارج بدعم تنفيذ مشروعات مجتمعية وتنموية داخل مصر في إطار حرصهم علي التواصل الدائم مع وطنهم وانطلاقا من السياسة والاستراتيجية الجديدة التي تتبناها وزارة القوي العاملة والهجرة بالاهتمام بأبناء مصر المهاجرين والتعرف علي احتياجاتهم ومطالبهم.

السيدة عائشة عبد الهادي وزيرة القوي العاملة والهجرة أكدت خلال لقائها في فرانكفورت مع السيد محمود الديب قنصل مصر العام في فرانكفورت، والسيد عبد الحميد موسي رئيس النادي المصري في ألمانيا أن الحكومة حريصة علي تمكين التواصل بين أبناء مصر في الخارج والاستفادة من مقترحاتهم لتنفيذ المشروعات المختلفة بجانب دعمهم المؤتمر الرابع لاتحاد المصريين بالخارج الذي عقد في مصر الشهر الماضي تحت رعاية الدكتور أحمد نظيف رئيس مجلس الوزراء بشأن البدء في تنفيذ الدراسات الخاصة بالمشروعات الخدمية والتعليمية والاجتماعية التي قرر أعضاء المؤتمر تنفيذها.

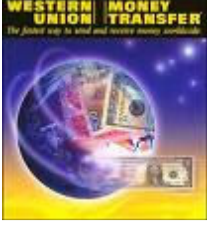
وقالت الوزيرة أن الجالية المصرية احتلت المرتبة الأولى بين الجاليات المختلفة في ألمانيا وفقا لتقرير هيئة المعونة الألمانية ولديهم استثمارات كبيرة داخل مصر.

وأشارت إلي أن غالبية المصريين في ألمانيا البالغ عددهم نحو ١٠ آلاف مصري يتركزون في مدينتي فرانكفورت وشتوتجارت وهي أكثر المناطق الصناعية كثافة في ألمانيا، مشيرة إلي تنفيذ مشروعات في مجالات السياحة والصناعات المصرية، وكذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف توفير فرص عمل للشباب في مصر.

وأوضحت أن الحكومة تسعى لتيسير الخدمات للمستثمرين من خلال إصدار دليل الخدمات الحكومية يتضمن التيسيرات المختلفة التي يحتاجها المستثمر بجانب الاحتياجات الخاصة لحل مشاكل التجنيد والتيسيرات التي تقدم لأبناء مصر المقيمين في الخارج.

في تقرير البنك الدولي عن الهجرة والعمالة

٢٠٠ مليار دولار تحويلات المهاجرين سنويا علي مستوى العالم



أعلن الدكتور موريس تشيف كبير الباحثين في البنك الدولي أن إجمالي تحويلات المهاجرين الرسمية بين الدول في العالم تصل إلي نحو ٢٠٠ مليار دولار سنويا، بالإضافة إلي ما يصل إلي نحو ١٠٠ مليار دولار قيمة التحويلات غير الرسمية بين الدول، وأشار إلي أن عدد المهاجرين يصل إلي ١٨٠ مليون شخص وهو ما يمثل نسبة ٣% من إجمالي عدد سكان العالم.

جاء ذلك في الندوة التي عقدت أمس بمعهد التخطيط القومي بمناسبة إطلاق التقرير الذي أعده البنك الدولي عن الهجرة في العالم، وشارك فيها عدد من خبراء البنك الدولي والخبراء الاقتصاديين، وذلك في إطار الأنشطة التي يقيمها مركز معلومات البنك الدولي للتنمية بالتعاون مع معهد التخطيط.

وطرح الدكتور موريس، أحد الخبراء المشاركين في إعداد التقرير، الاتجاهات الرئيسية التي اهتم التقرير بدراساتها للهجرة في العالم، حيث أثار قضية استنزاف العقول من الدول النامية للدول المتقدمة، ويهاجر - علي سبيل المثال - نحو ٨٠% من الحاصلين علي درجة جامعية من جاميكا إلي الدول المتقدمة، وكذلك تصل النسبة إلي ٥٠% بالنسبة لدول جنوب الصحراء الإفريقية، وأن تحسين مستوي المعيشة لهؤلاء المهاجرين يعتبر السبب الرئيسي للهجرة.

وأضاف أن الملاحظ أن استنزاف العقول لم يعد ظاهرة تحكم الهجرة من الدول النامية إلي الدول المتقدمة، وإنما أصبحت تحكم الهجرة من الدول الأوروبية إلي الدول المتقدمة الناطقة باللغة الإنجليزية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا. وقال: إن قضايا الهجرة يجب أن تنال الأهمية اللازمة في الجولة الجديدة لمفاوضات منظمة التجارة العالمية، في إطار ما تحثه المنظمة عن تصدير الخدمات، وإن هناك تصورا جديدا مطروحا لشكل الهجرة بين الدول النامية والمتقدمة، وهي أن تتم هذه الهجرة بشكل مؤقت من خلال العمل في مشروعات وتنتهي الهجرة بانتهاج تنفيذ المشروع، وهو يعتبر بمثابة اتفاق جيد للطرفين. وقال الدكتور موريس تشيف: إن الهجرة من الدول النامية إلي الدول المتقدمة لا تزال تمثل النسبة الأكبر من حجم الهجرة في العالم، حيث تمثل ٦٠%، وتمثل الهجرة من الجنوب إلي الجنوب نسبة ٢٤%، كما تمثل الهجرة من دول الشمال إلي دول الشمال نحو ١٦%.

كما أشار إلي أهمية الهجرة في تحسين مستوي المعيشة والحد من الفقر، وقال: إن الهجرة أدت إلي زيادة دخول المصريين المهاجرين بنسبة ٣٧%، كما أنها أدت إلي تحسين مستوي معيشة الأسر التي لديها مهاجر عن الأسر التي ليست لديها مهاجر، وأثر ذلك علي تحسين مستوي التعليم والصحة، وإن كان هذا الأثر ينعكس بنسبة أكبر في الذكور في هذه الأسر عن الإناث.

حول أثر الهجرة علي التنمية، قال: إن الأسر التي لديها مهاجر تستطيع أن تنشئ مشروعات صغيرة، وتدخر جزءا مما يتم تحويله إليها من أموال، بحيث أدت هذه الأموال إلي آثار إيجابية علي المصارف في تلك الدول وتنمية أموال هذه المصارف التي تستخدم في تمويل مشروعات وطنية عديدة. وحول الملاحظات التي أثارها التقرير عن العوامل المحركة للهجرة، قال: إنها تتصل بدرجة ملحوظة بقرب المسافة بين الدول المهاجر إليها واللغة المشتركة، وهو ما يلاحظ في هجرة أبناء دول المغرب العربي ومصر إلي الدول الأوروبية، أو إلي الدول التي تتحدث بلغة المهاجر نفسها، وغالبا ما تكون من الدول التي كانت تقع تحت الاحتلال لهذه الدولة في فترة سابقة. وأشار - في كلمته - إلي أن البنك الدولي قام بإعداد قاعدة بيانات تضم ٢٢٦ دولة لتكوين مؤشرات دقيقة حول اتجاهات الهجرة والتحويلات وكل ما يتعلق بها من مؤشرات.

كما أثار عدد من المشاركين في الندوة ملاحظات حول أثر استنزاف عقول الدول النامية، في الدول المتقدمة أو من الدول المهاجر إليها بصفة عامة، وهو ما لا يمكن أن يتم تقديره بالأرقام التي يذكرها التقرير. حيث أثار الدكتور سمير مصطفى مستشار معهد التخطيط أن استنزاف العقول المهاجرة أكثر من أن يقدر بحجم هذه التحويلات، كذلك بالأثر السلبي لهذه الهجرة علي الدول النامية. وأثار قضية تحيز الدول المتقدمة ضد المهاجرين العرب، وكذلك المخاطر التي يتعرض لها المهاجرون من مصر نتيجة سوء استقبال هذه الدول لهم. كما طالب الدكتور أحمد جلال رئيس منتدى البحوث الاقتصادية بأن يتم الاهتمام بالهجرة الدولية أسوة بما يتم بالنسبة لتبادل السلع ودور أكبر للحكومات في تنظيم سوق العمل وهجرة العمالة.

مبادرة لفتح سوق العمل الأوروبية أمام الأيدي العاملة من مصر وأوكرانيا ومولدافيا

في خطوة تهدف إلي الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية يخطط الاتحاد الأوروبي لفتح باب الهجرة المؤقتة أمام الكفاءات الأجنبية من دول خارج الاتحاد الأوروبي في مقدمتها مصر وأوكرانيا ومولدافيا.

وصرحت مفوضة العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي نيتا ميزيرو فالدنر لصحيفة دي فيلت الألمانية بأن الاتحاد الأوروبي يعكف حاليا علي وضع استراتيجية جديدة لمواجهة تيار الهجرة غير الشرعية من ناحية وسد النقص في الأيدي العاملة في مجالات معينة في دول الاتحاد، وتشمل الاستراتيجية مبادرة خاصة لتشجيع الهجرة الشرعية المؤقتة من دول خارج الاتحاد الأوروبي مثل مصر وأوكرانيا ومولدافيا، حيث سيسمح لمواطني هذه الدول بالحصول علي إقامة شرعية وتصريح عمل في أسواق الدول المختلفة، بشرط أن يكون ذلك حسب حاجة كل دولة ومتطلبات سوق العمل فيها ومدى النقص الموجود به في الخبرات والكفاءات في مجالات بعينها. وأكدت المفوضة الأوروبية أن كل دولة أوروبية ستحدد بنفسها النسبة المطلوبة من الأيدي العاملة الأجنبية. ومن المقرر أن يتم عقد اتفاقيات شراكة مع الدول المصدرة للعمالة تسمح بانتقال العمالة منها إلي الاتحاد الأوروبي.

وتجدر الإشارة إلي أن الحكومة الألمانية قررت في إجتماعها نهاية أغسطس الماضي اتخاذ إجراءات لتسهيل قدوم الخبرات الأجنبية إلي ألمانيا، ولسد النقص في الكفاءات في القطاعات الهندسية والصناعات الالكترونية، وسوف تكون الأفضلية في الاختيار للكفاءات من دول شرق أوروبا أولا.

في ضوء دعوة البرتغال لمؤتمر أور و متوسطى لمكافحة ظاهر الهجرة غير الشرعية مصر تدعو الاتحاد الأوروبي إلي تعامل أكثر حضارية والربط بين الهجرة والتنمية

دعت البرتغال بوصفها الرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي إلي عقد مؤتمر للدول الأوروبية والمتوسطة علي المستوي الوزاري بلشبونه يومي ١٩ و ٢٠ نوفمبر القادم لمناقشة سبل مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.



ومن المرتقب أن يطرح رئيس الاتحاد علي المؤتمر إعلانا سياسيا ينوي إصداره لمكافحة الظاهره و خطة عمل تعدها المفوضية الأوروبية وفي هذا الصدد تتضمن المفاهيم الجديدة للهجرة عموما لدي الأوروبيين. ومن المنتظر أن تشارك مصر في المؤتمر وستطرح رؤيتها في هذا الموضوع مقابل الرؤية الأوروبية.

بداية فإن البند الأول من مشروع الإعلان يرفض الهجرة الدائمة ويتحدث عن الهجرة المؤقتة التي تلبى احتياجات الأوروبيين، والهجرة المشروعة مفتوحة لكن لفترة بسيطة يعود بعدها المهاجرون إلي أوطانهم! أما البند الثاني الذي تطرحه البرتغال فيتعلق بضبط الحدود في إطار مفهوم للأمن الإقليمي. ويقول السفير أحمد القويسني مساعد وزير الخارجية للشئون القنصلية والمصريين في الخارج في حوار لـ الأهرام إن المؤتمر القادم يكتسب أهمية كبيرة في ضوء تغير مفاهيم الهجرة لدي الأوروبيين بشأن مكافحة الهجرة غير المشروعة أو القضاء عليها، إلي أن تطور الأمر إلي منع - حتى - الهجرة الشرعية!! فضلا عن نظرة الأوروبيين إلي مسألة اندماج الجاليات العربية والإسلامية نظرة يشوبها الكثير من الشك والريبة.

ويطمح الفكر الأوروبي - والكلام للسفير القويسني - إلي إغلاق الباب كاملا أمام الهجرة بنوعها الشرعي وغير الشرعي - حيث يطرح الأوروبيون أفكارا أو مفاهيم جديدة حول إقامة شراكات التنقل Partnership Mobility والمقصود بها الهجرة الدوارة أي إنتقال المواطنين الراغبين في العمل في أوروبا من خلال برامج محددة بعد أن يكونوا قد تلقوا نوعا من التدريب حول هذه المجالات المحددة من جانبهم كأسلوب جديد لاستبدال الهجرة الشرعية - التي تضمن للمهاجر نوعا من التوطن والاستقرار الدائم في الدول الأوروبية وتبني بعض القيم الأوروبية - بالهجرة الدوارة أو ما يطلق عليها الهجرة الموسمية التي هي في الأصل نوع من التنقل لأغراض اقتصادية عادة ما تكون موجهة لخدمة اقتصاديات الدول الأوروبية دون النظر لمصالح واحتياجات الدول المصدرة للهجرة أو حتى المهاجرين أنفسهم وهذه المفاهيم الموجهة أساسا للحد من الهجرة غير الشرعية أغلقت النوافذ أمام الهجرة المشروعة علي حد تعبير السفير القويسني، كذلك عاد إلينا الأوروبيون بمفهوم إعادة التوطين.

وفي نفس السياق - يشير مساعد وزير الخارجية - إلي أن الأوروبيين أصبح لديهم وكالة أوروبية لمراقبة الحدود الخارجية وظيفتها إحكام الرقابة علي الحدود والمنافذ.. الأمر الذي استبدل فيه الأوروبيون أسلوب التعامل مع قضية الهجرة من نشاط إنساني إلي قضايا أمنية وهو أمر محل تحفظ من جانبنا، أيضا كثيرا ما يطرح الأوروبيون فكرة العودة الـ Return والتي لا يقصدون بها إعادة المهاجرين غير الشرعيين فقط، ولكن عودة المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين، وتنقسم إلي عدة أنواع وفقا لما يلي: عودة طوعية أي أن يأخذ فيها المهاجر نفسه قرار العودة سواء نتيجة منحه حوافز مالية معينة.. والعودة الثانية قسرية عن طريق خلق الظروف والبيئة التي تدفع المهاجر إلي اتخاذ قرار العودة إلي وطنه أي سياسة العصا والجزرة الرؤية المصرية. أما فيما يتعلق بمسألة إعادة التوطين، فإتها دون شك ترتبط بالتنمية، بمعنى أننا إذا كنا علي استعداد أن نتقبل إعادة المواطنين الذين هاجروا بطريقة غير شرعية فإن هذا ينبغي أن يكون في إطار صفقة تضمن وجود بعد تنموي أي أن تقدم هذه الدول دعما للدول المصدرة لإقامة مشروعات للتدريب والتنمية تستوعب الأشخاص المرشحين لتكرار محاولة الهجرة بطرق غير شرعية في مجتمعاتهم أو إقامة برامج للتدريب المهني للشباب الراغب في الهجرة ودعم المشروعات التنموية الصغيرة أو القيام بتدريب نوعيات من الشباب علي أنشطة يكون لها منتج يعاد تصديره مثل الإتفاق الموقع مع إيطاليا لإعادة التوطين.

إن ما نؤكده خلال الحوار مع الأوروبيين - بحسب كلام السفير أحمد القويسني - أن فتح الباب للهجرة الشرعية وتنظيمها والعمل علي وضع سياسات لإدماج المهاجرين الشرعيين في المجتمعات الأوروبية وعدم التفرقة بين المهاجر الشرعي وسكان البلد وإعطائهم فرص العمل والتعليم والإندماج سيخفف منابع الهجرة غير الشرعية. أيضا إن الهجرة نشاط إنساني لا يمكن السيطرة عليه أو الحد منه بإجراءات أمنية كبناء الأسوار أو نقاط المراقبة أو تثبيت الأسلاك الشائكة، لأن التعامل الأمني لمسألة الهجرة غير كافي، الأفضل أن يكون هناك تناول أكثر حضارية وأكثر انفتاحا مع الدول المصدرة للهجرة.

ويقول القويسني إن مصر تطرح مسألة الهجرة علي عدة مستويات فمن ناحية تطلق حوارا بين منظمات المجتمع المدني وفي كلا الجانبين. وقد تقدم الأوروبيون بمجموعة من المقترحات والأفكار والرؤى لجس نبض دول شمال إفريقيا باعتبارهم الدول التي تشكل خطر الهجرة غير الشرعية، أو تسير في مسارات رسمية مثل المؤتمر الذي سيعقد في البرتغال لمناقشة مسألة الهجرة في إطار الشراكة الأوروبية وعملية برشلونة، كما أن هناك منظمات عديدة تعقد حوارات يومية حول طرق وإدارة الهجرة الشرعية، وأيضا هناك منظمات تتبع الأمم المتحدة تتحدث في ذات القضية في ضوء الأحداث التي يشهدها الشرق الأوسط ومنها الحرب في العراق ومسألة الإسلاموفوبيا التي تتصاعد كثيرا في الغرب الآن، ومسألة وجود الجاليات الأجنبية وأبناء الجيل الثاني والثالث الذين يحملون الجنسيات الغربية ولكنهم لا يعتقدون القيم والمعتقدات والأخلاقيات الخاصة بالمجتمعات التي يعيشون بينها أي مشكلة الإندماج والإنتماء.

ورشة العمل بمجلس حقوق الإنسان : خطة عمل لرعاية واستثمار طاقات المصريين بالخارج

طلبت ورشة العمل التي نظمتها المجلس القومي لحقوق الإنسان حول "النظام الانتخابي الأكثر عدالة وحماية المصريين في الخارج" في توصياتها الختامية بوضع استراتيجية وطنية متكاملة للبحث والتعامل مع المشكلات والإمكانيات .
دعت ورشة العمل الى وضع برنامج عمل برعاية المجلس وتشترك فيه الوزارات المعنية ويكون له جدول أعمال يطرح جميع المقترحات والتوصيات ومشاكل المصريين بالخارج.
طلبت بوضع برامج مستمرة في وسائل الإعلام والتوعية بثقافة الهجرة والعمل في الخارج والإسراع في تنفيذ مشروع الرقم القومي ليشمل المصريين في الخارج وفي القنصليات والسفارات .
كما طالبت بوضع خطة عمل من خلال مجموعة متخصصة تناقش الجوانب التنظيمية والمالية والفنية بمشاركة في الاستفتاءات وعلي أن يكون ذلك بمشاركة الهيئات الرسمية وبدعم فني من المجلس القومي لحقوق الإنسان .
وأوصت ورشة العمل بحملة لتوعية المصريين بدور أجهزة الدولة يتعلق بشئون المصريين في الخارج وأهمية تسجيلهم في السفارات والقنصليات بالخارج .
ودعت للإعداد لمؤتمر قومي للمصريين في الخارج لمناقشة مشاكلهم وأوضاعهم يعقد العام القادم .
كما دعت الورشة تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية والقضاء علي عصابات تسهيل وتهريب الهجرة غير الشرعية .
وأشار السفير مخلص قطب أمين عام المجلس إلي انه تمت مراجعة المناهج الدراسية وتنقيتها من المعلومات التي لا تتماشى مع حقوق الإنسان ومكافحة التمييز بالإضافة إلي لجنة أخرى تدرس وتبحث فيما ينشر عن حقوق الإنسان من خلال وسائل الإعلام .
تم تشكيل لجنة لدراسة تنقية المناهج الأخرى فيما يتعلق بمعاهد إعداد الدعاة .
شارك في ورشة العمل قناصل مصر في كل من الرياض وبنبي غازي ودبي .بالإضافة الي ممثلين عن الجاليات المصرية في الاتحاد الأوروبي وتركيا والدول العربية ذات الكثافة الكبيرة من المصريين العاملين علي أراضيها. كما شارك ممثلون عن السفارات الأجنبية والتي يتواجد في دولهم مصريون بدرجة عالية.

مساعد وزير الخارجية: الاتفاق مع السلطات

الإماراتية علي تسوية أوضاع المصريين المخالفين

تم الاتفاق مع السلطات الإماراتية علي تخصيص يوم الأربعاء من كل أسبوع لتسوية أوضاع المخالفين للإقامة القانونية من أبناء الجالية المصرية بالإمارات. وقال السفير هشام خليل نائب مساعد وزير الخارجية للشئون القنصلية إن القنصلية المصرية ستوفد ممثلين عنها بالتنسيق مع السلطات الإماراتية الي مركز تجمع المصريين الذي خصصته إدارة الجنسية والإقامة بدبي لتقديم كل ما من شأنه إنهاء المعاملات للمصريين مشيراً الي أن عدد المخالفين من أبناء الجالية يصل حتى الآن الي ألفي مصري ومن المتوقع زيادة هذا العدد مع قرب موعد انتهاء المهلة التي حددتها السلطات الإماراتية لتوفير أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية .

القوات المسلحة تنقذ مركب صيد

علي متنه ٩١ مصريا

أثناء محاولتهم الهجرة غير المشروعة الي أوروبا

قام مركز البحث والإنقاذ للقوات المسلحة بالاشتراك مع جميع الأجهزة المعنية بالقوات المسلحة بإنقاذ ٩١ مصريا كانوا علي متن مركب الصيد حازم بدوي في محاولة للهجرة غير المشروعة لأوروبا حيث تعطلت ماكينات المركب علي مسافة ٤٥ ميلا بحريا من جزيرة قبرص ونفاد المياه والطعام خلال يومين مما أصاب الركاب بحالة إعياء تام

لحد من الهجرة غير المشروعة

التفاوض مع فرنسا وسويسرا لتوقيع اتفاقية إعادة التوطين

تجري وزارة الخارجية حاليا اتصالاتها مع كل من سويسرا وفرنسا للبدء في التفاوض علي إبرام اتفاقية إعادة التوطين للمهاجرين غير الشرعيين علي غرار الاتفاقية الموقعة مع إيطاليا، وذلك للحد من الهجرة غير المشروعة.
وصرح السفير أحمد القويسني مساعد وزير الخارجية للشئون القنصلية والمصريين في الخارج بأن مصر أثارت قضية المغالاة في شروط الحصول علي التأشيرات الأوروبية مع عدد من الدول الأوروبية من بينها فرنسا.

الخارجية تحذر المصريين من السفر غير الشرعي

حذرت وزارة الخارجية مجدداً علي ضرورة عدم قيام المواطن بتعرض حياته وأمواله للخطر بالإضافة إلي المعاناة الشديدة التي يتعرض لها هو وأسرته نتيجة المخاطرة غير المحسوبة بالسفر بطرق غير شرعية .
صرح السفير هشام خليل نائب مساعد وزير الخارجية للشئون القنصلية وإرشادات السفر بأنه في ضوء تزايد عمليات الهجرة غير الشرعية من المصريين لدول الاتحاد الأوروبي والمشاكل المتكررة التي يتعرض لها المصريون من جراء إقدامهم علي السفر بطرق غير شرعية تؤدي بهم في النهاية إلي السجن والترحيل كما حدث لهم في أحداث الشغب الأخيرة مع السلطات الإيطالية بعد احتجازهم وخلال إجراءات ترحيلهم والتي أدت إلي تعرض تسعة من المصريين لإصابات متنوعة .
أضاف هشام خليل أن هؤلاء المصريين يعرضون حياتهم للخطر وذلك واضح من الحادثة الأخيرة التي تعرض لها ٩١ من المصريين في مياه البحر المتوسط والتي تدخلت القوات المسلحة المصرية لإنقاذهم

توفيق أوضاع ٨٥ ألف عامل مصري بالأردن.. من بينهم ١٣ ألفا علي كفالة السفارة

أعلن السفير أحمد رزق سفير مصر بالأردن انه تم توفيق أوضاع ما يزيد علي ٨٥ ألف مصري بالأردن من بينهم ١٣ ألف مصري علي كفالة السفارة المصرية بعمان وذلك في ضوء الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال زيارة السيدة عائشة عبد الهادي وزيرة القوى العاملة والهجرة للأردن في مارس الماضي لمنح مهلة لتوفيق أوضاع العمالة المصرية. وقال في تصريحات صحفية أن إيقاف استقدام العمالة المصرية في فترة سابقة كان بشكل مؤقت للعمل علي تقنين أوضاع العمالة غير القانونية الموجودة بالأردن وفتح المجال أمامهم وهو ما تم بالفعل. وأضاف أن العمالة المصرية في الأردن تشكل ٧٥% من العمالة الأجنبية الموجودة بالمملكة حيث يصل الرقم الرسمي للعمالة المصرية بالأردن إلي ٣٠٠ ألف ومن الممكن أن يصل إلي ٤٥٠ ألف بشكل غير رسمي مشيرا إلي أن الرقم المسجل لدي القنصلية المصرية في عمان هو مائة ألف فقط.

وأشار السفير المصري في الأردن إلي الآلية الجديدة التي تم الاتفاق عليها بين البلدين بموجب مذكرة التفاهم الموقعة بينهما والتي تعطي وزارتي القوى العاملة في الدولتين الإشراف المباشر علي استقدام العمالة لتجنب ابتزاز بعض شركات تسيير العمالة في مصر وبعض أصحاب الأعمال في الأردن. وتنص هذه الآلية علي توفير بيانات عن العمالة المصرية الراغبة في العمل في الأردن حيث تطلع وزارة العمل الأردنية علي أسمائهم وتخصصاتهم ومؤهلاتهم بموجب الطلبات التي ترد إليها من أصحاب العمل وترسل عقود العمل للقاهرة لإطلاع الراغبين في العمل الذين يوقعون علي هذه العقود بعد موافقتهم. وأوضح أن السفر إلي الأردن بات يتطلب في المستقبل عقد عمل أو دعوة من السفارة لمن هو أقل من ١٦ عاما أو أكبر من ٥٠ عاما. وقال إن السفارة المصرية كانت قد اتفقت مع الشركة الأردنية - الفرنسية للتأمين علي العمالة المصرية في الأردن بحيث يدفع المصري أقل من ٩ دولارات في العام علي أن يحصل الورثة في حالة الوفاة علي ٨٥٠٠ دولار وفي حالة الإصابة يتم صرف مبلغ ٧ آلاف دولار علي علاجه، كما توفر هذه الشركة مساعدة قانونية للمصريين الذين يتعرضون لأي مشكلة في هذا الإطار.

قنصل مصر في بنغازي :

لا نية لأي ترحيل جماعي للمصريين من ليبيا ازدياد الحاجة للعمالة المصرية في المرحلة القادمة

أكد السفير محمود مصطفى قنصل مصر العام في بنغازي عدم وجود نية لدي السلطات الليبية لطرد أو ترحيل قسري جماعي للعمال المصريين من ليبيا مشيرا إلي الترحيب بالعمالة المصرية وقال أن الحاجة تزداد إليها في الفترة القادمة مع حركة البناء والتشييد بالجمهورية. وقال أن أعداد المصريين في ليبيا الآن يقترب من المليون. وأن ما يحدث حاليا ما هو إلا تنظيم لهذه العمالة حسب القواعد الليبية الجديدة المنظمة للعمالة الأجنبية علي أراضيها. وقال السفير محمود مصطفى أن توفيق أوضاع المصريين يقتضي الحصول علي عقد عمل وشهادة صحية وهو أمر في صالحهم لمتابعه أحوالهم والحفاظ علي حقوقهم عند حدوث أي مشكلة. وأشار إلي العلاقات السياسية القوية بين البلدين وكذلك العلاقات التجارية والاقتصادية وتشابك العلاقات الإنسانية وأواصر القرابة بين القبائل في بعض محافظات مصر وليبيا وهي أمور لا تسمح بما يردده البعض عن ترحيل جماعي للمصريين .

وأكد السفير في تصريحات للمحررين الدبلوماسيين الذين زاروا القاهرة أن المصريين في ليبيا ليسوا مستهدفين وإن المسؤولين الليبيين عبروا أكثر من مرة أن سوق العمل الليبي في حاجة إلي العمالة المصرية . وأضاف أن هناك ما بين ثلاثة وخمسة آلاف مصري يدخلون إلي ليبيا في حين أن من يخرج يتراوح عددهم ما بين ألفين إلي ثلاثة وهو ما يوضح أن نسبة الدخول أكثر من الخروج، مؤكدا أن عدد المصريين الذين تم ترحيلهم علي مدي العام الماضي بسبب مخالفات لا يتجاوز بضعة مئات بسبب ممارسة أنشطة غير شرعية كالتسول وإشغال الأماكن العامة . وأكد أن هناك بعض المصريين يقومون بعمليات هجرة غير شرعية عن طريق السواحل الليبية التي يبلغ طولها ١٧٨٠ كيلومترا علي البحر المتوسط وإن كثيرا من الدول الغربية تري أن ليبيا منفذ للهجرة غير الشرعية إلي أوروبا وهو ما تسعى الجماهيرية الليبية لتغييره.

الخارجية تعد قائمة بإعداد المصريين

المسجونين بالخارج متابعة اي شكوى

للمصريين لاستعادة حقوقهم

أكدت وزارة الخارجية أنها ستحصل على صورة متكاملة عن الجاليات المصرية بالخارج وفعاليتها وإعدادها صرح بذلك السفير احمد القويسني مساعد وزير الخارجية للشئون القنصلية والمصريين بالخارج ، مؤكدا انه سيتم خلال الفترة القليلة المقبلة الانتهاء من وضع قائمة بإعداد المصريين المسجونين في دول العالم المختلفة سواء الموقوفين او من صدرت بحقهم أحكام بالسجن وذلك بالتنسيق بين سفارات وقنصليات مصر بالخارج والسلطات المعنية في الدول الأجنبية. وأضاف القويسني انه سيعقد اجتماعا موسعا يضم ممثلين عن منظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني المصري للتنسيق معها حول أفضل السبل لرعاية المصريين بالخارج وحماية حقوقهم ومن ناحية اخرى علق القويسني على ما ورد مؤخرا من انتقادات لغياب دور الحكومة المصرية لحقوق الإنسان مؤكدا أن وزارة الخارجية لا تتوانى عن التعامل مع اي شكوى ترد باى طريقة متاحة من مواطنينا بالخارج وتتابعها بدقة حتى يتم التأكد من مصداقيتها واستعادة المواطن المصري حقوقه .

الهجرة و المصريين في الخارج

إلى كل مصرى فى الخارج

إليك نقدم هذه النشرة الدورية التى نصدرها من أجلك ونحن نرحب برأيك فيها أو اى مقترحات بشأنها حتى يمكن الأخذ بها لتطويرها دائما الى الأفضل وحتى نصل بها لتكون نافذة لكم معبرة عنكم واليكم ونحن دائما فى انتظار مراسلاتكم وشكواكم لمكتب خدمة المصريين فى الخارج والذى أنشئ من أجلكم ولخدمتكم سواء قبل السفر أو أثناء زيارة الوطن أو بعد العودة نهائيا إلى ارض مصر وذلك على عناوين القطاع التالية:

المهندسين - ٩٦ شارع احمد عرابى - القاهرة
ص.ب: ٣٨٠ إمبابية
المهندسين: ١٢٤١١
قطاع شئون الهجرة (النشرة الدورية)
تليفون ٣٣٠.٣٤٤٣٨ / ٣٣٠.٣٤٤٣٩
الخط الساخن : ٣٣٠.٤٨٣٨٤
فاكس ٣٣٠.٣٥٣٣٢

وقطاع شئون الهجرة
سوف يرد على رسائلكم الخاصة على عناوينكم
فى الخارج مباشرة

مع تحيات

قطاع شئون الهجرة والمصريين فى الخارج